

الركب من الوجود والاعتبار اعتباري وان دلالة لفظ زيد
مثلا على مجرد الذات تضمن المطابقة وكل من اللازمين في غاية
العمد ان لم يكن باطلا واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا
لان هذا الاعتبار والتفكير موضوع للفرد المنتشر قال المصنف ولي
فيه وفيه لان اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للحقيقة
يلزم ان يكون معرفة لان الحقيقة من حيث هي متحدة معينة
ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور بها لا يخرجها عن التعيين ومع الفرق
المذكور من جهة المعنى لا يجدي نفعا في احكام المعارف على علم
الجنس ووجه اسمه ويؤيد ذلك حكمه على مدخول الجنس في
قولك الرجل خير من المرأة بانه معرفة مع ان المراد مدخول
الحقيقة من حيث هي مع ان جعل اسم الجنس قسميا للتفكر ينافي
حصر الجموع للاسم في المعرفة والتفكر او فهم القائلون بهذا الفرق
فالذي يختاره المعقل ويميل اليه ان اسم الجنس كالنكر هو موضوع
للفرد المنتشر كاسم كرم الله هذا كلامه وانما قوله قال العلامة سم
في اللغات البينات عند قول ابن السكيت العلم ما وضع لمعين لئلا يمتنع
فيه اثنان في تفرقة العلم عما ذكر ان التفكر وضع لمعين ايضا اذا واصل
انما يضع لمعين فتقوله ان الحلي يخرج النكر منوع ويجاب بان المراد
ان وضع لمعين باعتبار تعيينه في النكر فانه وان وضع لمعين
لم يتبينه اهو قد عرفه غير واحد من المحققين المعرفة مما
وضع لمعين باعتبار تعيينه فتبين ان تعيين الموضوع له محال
في النكر ايضا وان الفرق بين النكر والمعرفة اعتبار التمايز
في المعرفة وعدم اعتبارها في النكر فوجود التمايز المراد من
الحضور في عبارة من عبر به في اسم الجنس من غير اعتبار

لا يتبع

لا يتبع كون معرفة واستداده الحكم على مدخول الجنس
بانه معرفة مع ان المراد مدخولها الحقيقة من حيث هي من باب
الاشتباه لان المراد بقول من حيث هي في كلامهم على ان الجنسية
عدم اعتبار الفرد مع ما بالكيفية لعدم اعتبار التمايز لان
معتبر في مدخولها ما صرح به السعد في مطوله ومختصره في الكلام
على تفرقة الاستدلال بال وكذا سائر المعارف كما علمت ومن
ثم فرقا بين علم الجنس ومدخول الجنس بان دلالة الاول
على اعتبار التمايز بوجهه والثاني بقرينة ال والمراد بقول من
حيث هي في تفرقة اسم الجنس عدم اعتبار التمايز فيه وتبينه
بان جعل اسم الجنس قسما للتفكر ينافي حصر الجموع للاسم
في المعرفة والتفكر وهما القائلون بهذا الفرق لانهم لان التفكر
تطلق اطلاقا بخاصا وعاما لئلا يمتنع وغيره فتطلق تارة
ويرادها ما قابل المعرفة فتم اسم الجنس وتطلق تارة ويرادها
ما قابل اسم الجنس فتخص اذا التفرقة في سما بصير ذلك شمس
انوار هذا التحقيق عرفت اغلال وقفت عذافها والله ولي
التوفيق وكثيرا ما يحط ببلى فرق اخر بين علم الجنس واسمه
قريب من الفرق السابق وهو ان الحقيقة الذهنية لها جهة
جهة تعيينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين فعلم الجنس هو
ما وضع للحقيقة من حيث تعيينها ذهنا بمعنى ان تعيينها ذهنا
هو المعيار المحفوظ في وضعه ووجه الصدق فيكون الصدق
حاصلا غير مقصود في وضعه ولذا كان معرفة واسم الجنس
ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين بمعنى ان الصدق هو
المعيار المحفوظ في وضعه ووجه الصدق فيكون التمايز حاصلا